مسودة الاتفاق الأخير بين هانوي وواشنطن تتضمن برنامج النقاط العشر للثوار الفيتناميين

واشنطن تحاول إدخال تعديلات لصالحها على الاتفاق الأخير

في الوقت الذي يجري فيه المزيد من المفاوضات بين واشنطن وهانوي في باريس، بعد تأجيل واشنطن التوقيع على اتفاق النقاط التسع الاخير بحجة وجود قضايا معلقة ما تزال بحاجة الى حل، وهي تقترح الآن بعض التعديلات التي ترفضها هانوي والحكومة الثورية المؤقتة، في هذا الوقت يبدو من الضروري اجراء مقارنة بين بنود الاتفاق الاخير هذا، وبين خطة جبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام التي قدمت في سنة ١٩٦٩.

فالامر الذي يتضح بعد اجراء مثل هذه المقارنة هو ان خطة جبهة التحرير تلك قد تضمنتها كليا اتفاقية النقاط التسع الاخيرة!

لقد كان مستشار الرئاسة كيسنجر قد زعم بان اتفاقية النقاط التسع هي « صفقة » شملت تنازلات من الطرفين، وبان النسيجة هي تعادل بين الطرفين، وبان احدا لم يكسب على الاخر، الخ. من هذا الكلام الذي حاول فيه تغطية ما هو عمليا هزيمة امريكية بعد سنين طويلة من حرب عدوانية شرسة.

ان اي بحث دقيق لمسودة اتفاقية هانوي وواشنطن، تكشف بانه عكس مزاعم كيسنجر، فان جبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام ليس فقط لم تعط اي تنازلات، بل انها قد حققت مكاسب اضافية هامة.

فمن بين الامور التي لم تتنازل عنها جبهة التحرير هي مسالة مصير الرئيس الفيتنامي الجنوبي فان ثيو. ففي مقترحات الجبهة الاصلية التي تقدمت بها في سنة ١٩٦٩، فانها لم تطالب انذاك بالاطاحة بالرئيس فان ثيو. وهي لم تتقدم بهذا المطلب ـ الشرط، الا فيما بعد، عندما بدات القوات الامريكية البرية بالانسحاب من جنوب فيتنام.

والملاحظ ليس فقط ان مخصومات مسودة الاتفاقية تحمل شبها واضحا بالخطة الاصلية التي تقدمت بها الجبهة انذاك، بل ان اللغة ايضا، تشير بان جوهر اتفاقية التسع نقاط الاخيرة قد قدم الى المستر كيسنجر من قبل هانوي، وليس نتيجة مساع مشتركة تدريجية، كما توحي التصريحات الامريكية.

● الموقف الاساسي

ورغم ان هانوي (وجبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام) قد تقدمت خلال السنوات القليلة الماضية ببضعة مقترحات لانهاء الحرب في فيتنام، فان الموقف الاساسي الاصلي لهانوي كان يتضمنه مشروع، او خطة الاربع نقاط، التي اقترحت في ٨ نيسان ١٩٦٥. كما ان الموقف الاساسي لجبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام قد تضمنته خطة النقاط العشر التي اقترحت في ٨ ايار ١٩٦٩. ولانسجام الموقفين الاساسيين، فان المقارنة ستكون بين خطة جبهة التحرير المقدمة سنة ١٩٦٩، والاتفاق الاخير بين واشنطن وهانوي، حيث نلاحظ ما يلي:

١ ـ ا ـ البند الاول (خطة جبهة التحرير) « احترام الحقوق الوطنية الاساسية للشعب الفيتنامي، اي الاستقلال والسيادة والوحدة والسيادة الاقليمية، كما تعترف بها الاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٥٤ حول فيتنام ».

ب ـ والبند الاول (من اتفاقية واشنطن ـ هانوي) يتطابق عمليا وهذا البند في خطة جبهة التحرير.

٢ ـ ا ـ البند الثاني (خطة جبهة التحرير) « على الولايات المتحدة ان تسحب من جنوب فيتنام كافة القوات والموظفين العسكريين والسلاح والعتاد الحربي الامريكية، وكافة قوات البلدان الاجنبية الاخرى من مصدر الولايات المتحدة، من دون قرض اية شروط مهما كانت ».

ب ـ المادة الثانية (من مسودة اتفاقية هانوي ـ واشنطن) تقر ذلك: « سوف الولايات المتحدة كافة عملياتها العسكرية وتنهي قصف وقلم شمال فيتنام. وفي خلال ستين يوما سينسم الانسحاب الكامل من جنوب فيتنام، لكافة القوات والموظفين العسكريين التابعين للولايات المتحدة، وللبلاد الاجنبية الاخرى الحليفة للولايات المتحدة ولجمهورية فيتنام ». ونلاحظ هنا بان مسودة الاتفاقية الاخيرة تتضمن مطلبا لجبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام، اضافي، لم تتضمنه خطتها سنة ١٩٦٩، وذلك بتحديد فترة الانسحاب في ظرف ٦٠ يوما، وهو من جهة اخرى، الشرط الذي فاوضت واشنطن الرفوض له فترة طويلة!

٣ ـ ا ـ البند الثالث (من خطة جبهة التحرير الوطني): « ان مسالة القوات المسلحة العسكرية في جنوب فيتنام، مسالة تحلها الاطراف العسكريون فيما بينهم ».

ب ـ المادة الرابعة (من الاتفاقية الاخيرة): « ان شعب جنوب فيتنام يقرر بنفسه مستقبل جنوب فيتنام بواسطة انتخابات عامة ديمقراطية وحرة حقيقية، تحت اشراف دولي.. وسيتم انشاء هيئة ادارية تسمى مجلس المصالحة والوئام الوطني من ثلاثة اجزاء، وذلك للعمل من اجل تنفيذ الاتفاق الموقع بين الحكومة الثورية المؤقتة وبين حكومة جنوب فيتنام، ولتنظيم الانتخابات العامة..». ونلاحظ هنا اضافة « الاشراف الدولي » على الانتخابات العامة. ولكن حتى هذا البند قد ورد من قبل في برنامج النقاط العشر الذي كانت قد تقدمت به جبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام. ونلاحظ ايضا انه قد جرى استبدال شرط انشاء « حكومة ائتلافية » باسم « الهيئة الادارية ». ولكن هذه المادة تضمنها من الاتفاقية الاخيرة، قد اضافت شرط « تشكيل هيئات في المستويات الادنى في الحكومة »، على البند الرابع من خطة جبهة التحرير الفيتنامية!

٥ ـ ا ـ البند الخامس (من خطة جبهة التحرير الفيتنامية): « ... ان نفرض احد الاطراف نظامه السياسي على شعب جنوب فيتنام.. » ان كافة الاطراف « الراغبة في السلام والاستقلال والحياد » سيسمح لها الدخول في محادثات « لانشاء حكومة ائتلافية مؤقتة ».

ب ـ ان فقرة عدم « فرض » نظام سياسي، تتضمنها اتفاقية هانوي ـ واشنطن الاخيرة، المادة الرابعة، حيث جاء: « ان الولايات المتحدة لا تسعى من اجل ان تفرض نظاما موالياً لامريكا في سايغون.. » كما ان ما جاء حول « كافة الاطراف »، وارد وبوضوح في المادة القائلة بان « تشكل ثلاث قشات مساوية »، مجلس المصالحة والوفاق الوطني.

٦ ـ ا ـ البند السادس (في خطة جبهة التحرير الفيتنامية): « تتبع جنوب فيتنام سياسة خارجية قائمة على السلام والحياد ».

ب ـ المادة الرابعة (من اتفاقية هانوي ـ واشنطن) تلزم الولايات المتحدة بان « لا تفرض نظاما موالياً لامريكا في سايغون ». وقد تضمن البند السادس من خطة جبهة التحرير الفيتنامية ايضا حياد لاوس وكمبوديا. وجاء الاتفاق الاخير (هانوي ـ واشنطن) ليشمل حياد لاوس وكمبوديا ايضا، في مادته السابعة!

٧ ـ ا ـ البند السابع (من خطة جبهة التحرير الفيتنامية): « تتحقق اعادة توحيد الفيتنام تدريجيا، وبالوسائل السلمية.. »

ب ـ المادة الخامسة (من اتفاق هانوي ـ واشنطن) تكرر العبارة ذاتها!

● مسالة اتفاقية جنيف

٨ ـ ا ـ البند الثامن (من خطة جبهة التحرير الفيتنامية): « حسب ما جاء في اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥٤.. يتعهد الافيقمان، الشمالي والجنوبي للفيتنام، بالامتناع عن الدخول في اي تحالف عسكري مع بلدان اجنبية.. »

ب ـ وقد تضمنت المادة الثانية والسرابعة والسابعة هذه الشروط المتعلقة بالامتناع عن الدخول في « احلاف عسكرية »، ومسائل اخرى متعلقة بها.

٩ ـ ا ـ البند التاسع (من خطة جبهة التحرير الفيتنامية): « من اجل حل نتائج الحرب:

١ ـ يتقاضى الاطراف على اطلاق سراح الجنود الذين اسروا في الحرب.

٢ ـ على الحكومة الامريكية ان تتحمل كامل مسؤولية الخسائر والدمار الذي سببته للشعب الفيتنامي في كلا الافيقمين ».

ب ـ المادة الرابعة (من اتفاقية هانوي ـ واشنطن) تشترط عودة كل الجنود المعتقلين والمحجزين.. بينما تحدد المادة الثامنة منه « ان الولايات المتحدة ستساهم في لأم جراح الحرب، وفي اعادة البناء.. في انحاء الهند الصينية، بعد الحرب ».

١٠ ـ ا ـ البند العاشر (من خطة جبهة التحرير الفيتنامية): « يتوصل الاطراف الى اتفاق حول اشراف دولي على الانسحاب.. »

ب ـ تتضمن المادة السادسة (من اتفاقية هانوي ـ واشنطن ـ الاطار من احل اشراف دولي على الاتفاقية.

● ويمكننا هنا من كل ما سبق، استخلاص استنتاجين رئيسيين:

اولا، ان النقاط العشر الاصلية لجبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام، التي قدمت كاساس للحل، في ايار سنة ١٩٦٩، قد تضمنها مسودة الاتفاق الاخير بين واشنطن وهانوي، اما بوضوح او بصورة ضمنية.

ثانيا، بان القول ان هانوي قد تخلت عن مطلبين، او شرطين اساسيين، هما الحكومة الائتلافية، وشخصية الحكومة الحالية، غير صحيح. وليس صحيحا ما زعمه المستشار كيسنجر بعد نشر هانوي لاتفاق الاخير واذاعته، بان النتيجة بين الطرف الامريكي والطرف الفيتنامي جاءت بتعادل الفريقين، بل بالعكس. فان التنازل واضح من طرف الولايات المتحدة، ونجاح الطرف الفيتنامي في تضمين برنامج النقاط العشر بكافة نقاطه، في الاتفاق الاخير.

وحتى ولو نجحت الولايات المتحدة في الجولة الجديدة من المحادثات، التي اصرت عليها قبل توقيع الاتفاق الاخير، حتى ولو نجحت في حمل هانوي على سحب معظم قواتها في الجنوب، فان جنوب فيتنام، او بالاحرى النظام السايغوني، لن تحقق اي مكسب جديد، بالمقارنة مع الوضع الذي سبق هجوم الربيع الثوري، في؟ نيسان الماضي.

لقد كانت الولايات المتحدة قد اصرت على المزيد من المفاوضات مع الطرف الفيتنامي قبل توقيع الاتفاق الاخير، واعلان وقف اطلاق النار، بحجة ان هناك بعض القضايا المعلقة التي ما تزال بلا حل. ولكن التقارير الواردة من واشنطن تشير الى ان الولايات المتحدة ربما تشير في المحادثات الجارية حاليا، قضايا اساسية، من المفترض ان تكون الاتفاق الاخير تضمنها. وربما لهذا السبب فان المحادثات في نهاية الاسبوع الماضي كانت قد وصلت الى طريق مسدود، حسب تصريح الطرف الفيتنامي في باريس. فالامر الذي يخشى منه، هو ان تواصل واشنطن الانزلاق وراء سراب الاعتقاد بان ربما المزيد من القتال والمزيد من القصف والتدمير قد يمكنها من اجراء تعديلات لصالحها في مسودة الاتفاق، قبل الموافقة عليه رسميا ونهائيا بالتوقيع.

هذا هو الاحتمال الوحيد الوارد حاليا، حتى توقيع واشنطن الاتفاق رسميا، ودخول هذا الاتفاق مرحلة التنفيذ، ابتداء من وقف اطلاق النار وكافة العمليات العسكرية والانسحاب الامريكي الكامل من فيتنام. والا، فقد تتحقق شكوك هانوي، التي عبرت عنها على اثر اعادة انتخاب نيكسون لولاية ثانية، بان الحرب ربما استمرت اربع سنوات اخرى ■■

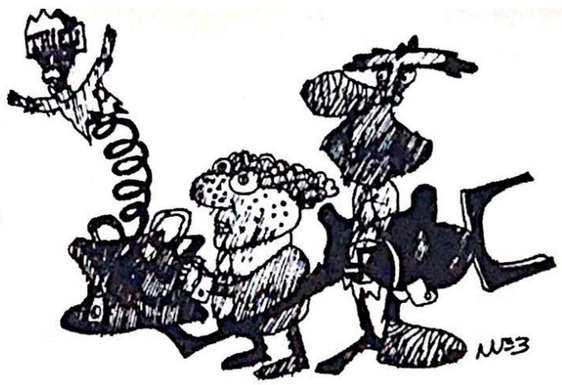

اللاي المحال (من « فراما » الكويتية)

جبهة تحرير موزامبيق توتر العلاقات بين البرتغال وروديسيا

البخلاف شهادة من العدو للمستوى النضالي لحركة "فريليمو"

تمر العلاقات الروديسية ـ البرتغالية بفترة عصيبة في الوقت الحاضر، وذلك بسبب جبهة تحرير موزامبيق والوضع العسكري المتغير، الذي يحتمل ان يهدد روديسيا نفسها قريبا اذا ما تمكنت الجبهة ان تواصل تصعيد نشاطها في اقليم التيت.

وهذا الخلاف الناشب بين ليشبونة وسالزبوري يتضمن عمليا، شهادة غير مباشرة، من قبل العدو نفسه بالانجازات التي يحققها الكفاح المسلح الوطنيين الافريقيين في هذه المستعمرة البرتغالية، برغم التقارير الصحفية في الغرب التي تحرص باستمرار في نقلها لانباء الموزامبيق، على التحدث عن الخطط الناجحة التي ينفذها الجيش البرتغالي في احتواء الثورة، والتي تحرص على التقليل من اهمية الانجازات التي تحققها الثورة بقيادة الجبهة، بالتركيز فقط على نقل انباء عسكرية يمكن بكل سهولة التلاعب بحصيلتها بالنسبة للطرفين.

لقد قالوا قبل عدة اسابيع بان ايان سميث ذهب الى ليشبونة في اجازة استجمامية. ونقلوا صورة له مع الدكتور كاياتو، وهو يبتسم. ولكن الصورة لم تعكس الحقيقة: ففي الشهر الماضي، قام كاياتو فينقد روديسيا علنا لانها تشن الاغير وتحذر من الوضع العسكري في موزامبيق. وكان هذا الهجوم العلني دليلا على ان العلاقات بين البلدين تمر بفترة عصيبة.. بفضل فريليمو (جبهة تحرير موزامبيق).

لقد جاء هجوم كاياتو في خطاب اذاعي، اكد فيه بان القوات البرتغالية ليست متزعجة لو قلته من هجمات العصابات الثائرة من اقليم التيت، حيث يستمر العمل في بناء سد كابورا باسا. وبعد كاياتو انذاك، الاشارة بالتحديد الى روديسيا، عندما اضاف قائلا: « ولكن بعض جيراننا، الذين هم اقل خبرة، لا يخفون خشيتهم. لقد قيل لهم اكثر من مرة بان ليس هناك ما يدعو الى خوفهم الكبير هذا ».

اما الذي حصل، فهو ان الروديسيين في الفترة الاخيرة كانوا شديدي القلق والسرع بنظر البرتغاليين، وذلك في مطالبهم لشبونة بالاسراع في القيام بما يلزم لتغيير الوضع العسكري لصالحها في اقليم التيت، بينما البرتغال ترى في هذا الالحاح نفاولا وعدم اعتراف بالجميل، للخدمات التي قدمتها لروديسيا منذ اعلان سميث الاستقلال من طرف واحد في سنة ١٩٦٥.

وسبب هذا الفور في العلاقات كله، هو الوضع في اقليم التيت الحساس، حيث يجري انشاء سد الكابورا باسا الشهير، الذي اقسم ثوار جبهة تحرير موزامبيق على عرقلة نشاته، كمشروع استعماري استيطاني يخدم الى حد بعيد في تدعيم موقع المستعمرين البرتغاليين، وتدعيم الانظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية.

اما وجهة نظر الروديسيين فهي ان الوضع العسكري في المنطقة قد تدهور تدهورا شديدا في الاشهر القليلة الماضية. ويبررون خشيتهم بالاشارة الى ان هذا التدهور ـ لصالح الثوار ـ قد رافقه تحرك مفطرد للثوار في الجنوب على طول الحدود مع روديسيا، بحيث تمكنوا من الوصول حتى الى شبكة الطرق وسكة الحديد الشديدة الاهمية بين ميناء بيرا ومدينة اومالي، وهي شبكة المواصلات الحيوية بالنسبة لروديسيا، التي تواصلها اسطفات، وما تزال، ان تجاوز الحصار الاقتصادي المضروب حولها. وقد تمكن ثوار موزامبيق من الاقراب من هذه الرئة التي يتنفس بواسطتها النظام العنصري الابيض.

صحيح ان الروديسيين لا تستطيعون حاليا القول بانه قد حصلت عمليات عسكرية مباشرة ضد هذه الشبكة من قبل جبهة فريليمو، ولكنهم يشيرون الى حقيقة انه منذ ان بدات الثورة المسلحة في موزامبيق، هناك مجموعات من الثوار تعمل في المنطقة، وعلى مسافة تستطيع منها القيام بعمليات تخريب ضد هذه الشبكة من خطوط المواصلات التي تصلها بعرقا بيرا الحيوي.

وليس هناك ما يدعو الى الاسترقاب لكون الروديسيين مهتمين كثيرا بالمحافظة العسكري ككل في موزامبيق. وهم يشرحون، بل يبررون ذلك، بالاشارة الى انه في اقل من سنتين تمكن الثوار من انخذا « خطوة علاقة » من شمالي اقليم التيت الى منطقة قريبة يمكنهم منها ضرب بيرا. وهم يشيرون الى انه اذا لم تستطع القوات البرتغالية وقف واحتواء الثورة، فان حدود روديسيا وخطوط مواصلاتها تصبح معرضة للخطر.

ويقول الروديسيون ان ما يزيد من خطورة الامر بالنسبة لهم، وسبب مضايقتهم البرتغاليين بالحاحهم والتعبير عن مخاوفهم من هذا التطور، هو ان القوات البرتغالية المفروض ان يوقف التفلل المتوسع للثوار، تعاني من هبوط في المعنويات شديد، بينما تلعب المعنويات دورا كبيرا في القتال. كذلك فهم ينتقدون قائد القوات البرتغالية (البالغ عددها ٦٠ الف جندي) الجنرال اربانا، ويصفون تكتيكاته بانها « لينه »، ويحاولون فرض تكتيك « البحث والتدمير » الذي يتبعونه هم ضد ثوار رمبابوى، على العادة البرتغالية.

واذا كان البرتغاليون غاضبون من هذا « الغيم والدخل » الروديسي، وخاصه قاداتهم العسكرية، فانهم في الواقع لا ينقون الاسباب التي تعددها الروديسيون لتبرير مخاوفهم من الوضع في موزامبيق. وهذا الاعتراف البرتغالي هو ايضا بمثابه اعتراف بفول المسرة التي قطعتها الثورة في موزامبيق، وبالفعالية المتامية للكفاح المسلح المتصاعد فيها.

ان البرتغاليين يعترفون بان الثوار قد نقلوا الى الجنوب اكثر من اي وقت مضى، بحيث وصلوا الى منطقة بعد ٢٠٠ ميل من بيرا باتجاه الحدود الروديسية، وبان مجموعات صغيرة من هؤلاء الثوار تتحرك حاليا من هناك، الى الشبكة التي تصل ما بين اومالي وبيرا. ولكنهم من جهة اخرى، يحاولون القول بانه رغم هذا التطور، فانهم لا يشكلون اية فعالية عسكرية هناك، وبان نشاطهم، كما في المناطق الاخرى بانحاء موزامبيق، ما زال محدودة، واسلوب « اضرب واهرب » وزرع الالغام والكمائن، وبانهم لم يجراوا الى الان، على القيام بهجوم مواجهة مع القوات البرتغالية (!)

وفي الواقع هذه بالضبط هي مشكلة، سل ماذق القوات البرتغالية هناك. وهذا « الغيم » لاساليب فريليمو الفتالية، الذي تحاول فيه القيادة العسكرية التقليل من اهمية الثورة المسلحة، هو في الواقع ما يعطي فريليمو فعاليتها العسكرية، ويربك القوات البرتغالية ويضعف من معنوياتها القتالية، وهو بالضبط ما يجعل هذه القوات الى الان، غير قادرة على وقف نشاط الثوار، واحتوائهم لتعقيمهم. وهذه الاساليب هي بالضبط ما يمكن فريليمو من زرع الالغام والكمائن للقوات البرتغالية، والاخفاء بين السكان والقيام بالعمل السياسي المعبوى في اوساطهم.

ولان مثل هذا التغيير البرتغالي لفعالية الثوار العسكرية، هو مجرد كلام للاستهلاك الدعائي، ولا يعكس فقط تقييمهم الحقيقي للوضع العسكري في موزامبيق، فانه كلام ايضا لا مبر على الروديسيين، لانهم يخوضون التجربة نفسها مع ثوار زمبابوى في روديسيا حيث يتلقون دروس حرب العصابات الثورية ولهذا فانهم يطالبون القيادة البرتغالية باتباع تكتيك اكثر فعالية ضد الثوار، مما هو متبع حاليا.

في الواقع ان خوف روديسيا من الوضع العسكري المتدهور في موزامبيق، لصالح ثوار فريليمو، وفي اقليم التيت بالذات، لا تتبع فقط من فلق النظام العنصري في سالزبوري من وصول ثوار موزامبيق الى منطقة قريبة من حدود روديسيا، ومن شبكة المواصلات الحيوية، بحيث قد يهددون رئتيها في وقت قريب. بل ان خوفهم نابع ايضا من مضاعفات مثل هذا التطور في اقليم التيت، وفي امتداد نفلل فريليمو باتجاه الحدود مع روديسيا، حيث من المحتم ان تقوم علاقات وثيقة بين جبهة تحرير موزامبيق وجبهة تحرير زمبابوى (روديسيا) وتطور التفال المشترك ضد العدو الاستعماري الاستيطاني العنصري، الى مستوى التفال العملي المشترك، خاصة على صعيد تنسيق العمليات، الامر الذي يكون له نتائج باهرة بالنسبة لثورة الوطنيين الافريقيين في البلدين، بل في اتجاه افريقيا الجنوبية، ومضاعفات خطيرة بالنسبة للاستعمار البرتغالي ولعنصري روديسيا ■■

وهي شبكة المواصلات الحيوية بالنسبه لروديسيا، التي تواصلها اسطفات، وما تزال، ان تجاوز الحصار الاقتصادي المضروب حولها. وقد تمكن ثوار موزامبيق من الاقراب من هذه الرئة التي يتنفس بواسطتها النظام العنصري الابيض.

صحيح ان الروديسيين لا تستطيعون حاليا القول بانه قد حصلت عمليات عسكرية مباشرة ضد هذه الشبكة من قبل جبهة فريليمو، ولكنهم يشيرون الى حقيقة انه منذ ان بدات الثورة المسلحة في موزامبيق، هناك مجموعات من الثوار تعمل في المنطقة، وعلى مسافة تستطيع منها القيام بعمليات تخريب ضد هذه الشبكة من خطوط المواصلات التي تصلها بعرقا بيرا الحيوي.

وليس هناك ما يدعو الى الاسترقاب لكون الروديسيين مهتمين كثيرا بالمحافظة العسكري ككل في موزامبيق. وهم يشرحون، بل يبررون ذلك، بالاشارة الى انه في اقل من سنتين تمكن الثوار من انخذا « خطوة علاقة » من شمالي اقليم التيت الى منطقة قريبة يمكنهم منها ضرب بيرا. وهم يشيرون الى انه اذا لم تستطع القوات البرتغالية وقف واحتواء الثورة، فان حدود روديسيا وخطوط مواصلاتها تصبح معرضة للخطر.

ويقول الروديسيون ان ما يزيد من خطورة الامر بالنسبة لهم، وسبب مضايقتهم البرتغاليين بالحاحهم والتعبير عن مخاوفهم من هذا التطور، هو ان القوات البرتغالية المفروض ان يوقف التفلل المتوسع للثوار، تعاني من هبوط في المعنويات شديد،

القاتلون التوريون يتطورون